المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 16293
المسلسل : 137

الشيخ الحصين في محاضرة «حقوق الملكية الفكرية»:

الغلو في حقوق الملكية الفكرية ليس في الفقه وإنما في التطبيق

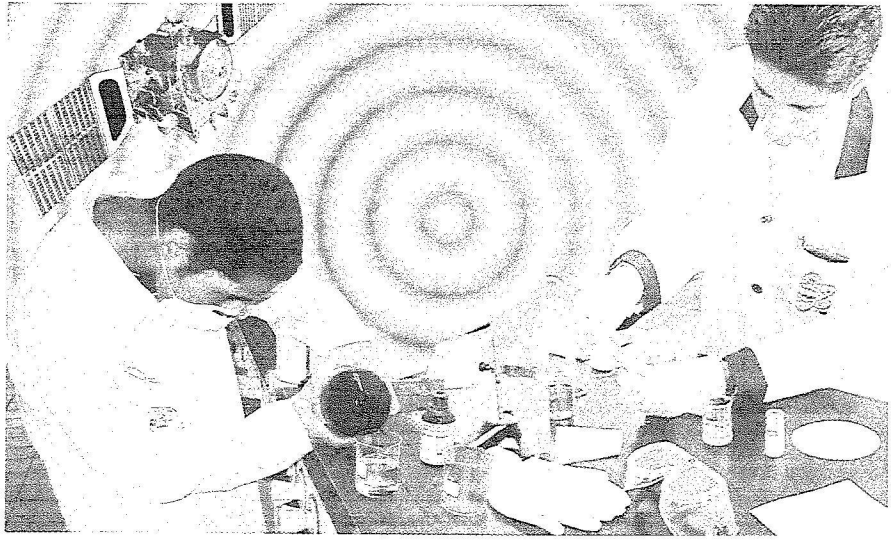

لطفي عبد اللطيف - الرياض

أكد معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الرحمن الحصين أن موضوع حقوق الملكية الفكرية يحتوي على مساحة هائلة من اللون الرمادي والضبابية، مشيرًا إلى أنها قابلة للجدل والأخذ والرد.

وقال معاليه في محاضرة فكرية ألقاها في ضيافة ديوان المظالم بحضور معالي رئيس الديوان الشيخ محمد عبد الله بن محمد الأمين، ومعالي نائب الرئيس الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، وأصحاب الفضيلة قضاة الديوان، وأعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية بالمملكة: إن الغلو في الحقوق الملكية الفكرية ليس في الفقه، وإنما في التطبيق.

مشيرًا معاليه إلى أن طبيعة الإنسان هي الميل إلى الغلو، بدليل أن القرآن أعطى مساحة كبيرة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 16293
المسلسل : 137

موضوع الملكية الفكرية يحتوي على مساحة هائلة من الرمادية والضبابية

ملكية الأفكار لا نستطيع تطبيق كل الأحكام عليها وهي موضوع جدل فقهي

المعارضون للحقوق بسبب أن المبدعين قلّة وحفظ حقوقهم يمنحهم ربحًا لا معقولاً

مبالغة حينما نعدُ عمل المخترع فريدًا لأن فكرته مبنيّة على أفكار مَن سبقوه

لمعالجة هذا الموضوع مثل: النهي عن الطغيان والإسراف، وحثه على الوسطية، وهذا دليل على أن الإنسان لديه الاستعداد في الغلو في الفكر أو العمل.

ملكيّة الأفكار

وأوضح معالي الشيخ الحصين أن ملكية الأفكار ليست مثل ملكية الأعيان. وقال بهذا لا نستطيع تطبيق كل الأحكام عليها.. بل هو موضوع جدل لدى الفقهاء مثل المؤلفات الشرعية، هل نطبق عليها شروط الوصية؟ فلو أخذنا الأمر على ما يشير إليه الاصطلاح، قد نكون في متاهة وعدم وضوح!

وعاد وأكد معاليه أن المؤلفات الشرعية تدخل في الملك العام، فلا حق للمؤلف عليها، مبررًا ذلك بأنه من المراد أن تكون هذه الوثائق بيد كل فرد، مشيرًا إلى أن المسلم حين يؤلف مؤلفًا شرعيًا، فإنه من المفترض أن يكون عمله هذا لوجه الله، وفي سبيل الله، وهو يشبه الوقف. فعندما يخرج الوقف من الإنسان لا يستطيع أن يرده ، لأنه قد خرج من ملكه ودخل في ملك الله.

واستدرك معاليه يقول: أمّا إذا أراد المؤلف به الدنيا، والاتجار به، فهذا لا يدخل في ملك الحق العام، وبالتالي تحق له الحماية.

الغلو في الحقوق الفكرية

وركّز معالي الشيخ الحصين على موضوع الغلو في الملكية الفكرية وقال: عندما يُقال إن المخترع أدّى عملاً أصليًا فريدًا.. فهذا قد يكون أمرًا مبالغًا فيه، لأن المؤلف حين يؤلف فقد سبقه أجيال قد راكمت الأفكار التي بنى عليها فكرته. وبيّن معاليه أن كثيرًا من الإبداعات لا يقبل المنطق أن يكون لها احتكار، بل إن الفكر لا يؤتي ثمرته بالاحتكار .

وأضاف أن حماية الحقوق الفكرية حماية للاحتكار وتعميق لانتشاره، فالاحتكار لا يحقق المصلحة العامة لأنه يعوق التقدم.

وسلط معاليه الضوء على التشابه بين ملكية العين والملكية الفكرية، وقال إننا ننخدع في التشابه بينهما ونرتب على الملكية الفكرية الآثار المترتبة على ملكية العين، وهنا وجد الغلو بسبب وجود التشابه للعناصر الموضوعة لموضوعين مختلفين. مشيرًا إلى أن المعارضين للحقوق الفكرية يلاحظون أن الذين ينتجون هذه الإبداعات نسبة صغيرة من العالم.. فإذا حفظت حقوق ١٥٪ من العالم فإنها تعطي صاحب الحق فوائد أكثر من الربح المعقول مقارنة بأي استثمار آخر.

واختتم معالي الدكتور الحصين محاضرته بالتأكيد على أن حقوق الإنسان مبنية على المشاحة، والتشدد فيها مجاله أوسع من حقوق الله المبنية على التسامح واليسر، فلهذا تقبل التوبة على انتهاك حقوق الله بالاستغفار والندم والعزيمة بعدم العودة إليها، أمّا حقوق

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 16293
الصفحـات : 15 المسلسل : 137

الحصين

الإنسان فلا يكفي هذا، بل ينبغي أن يرد مظلمته، أو يعوّضه عنها، مشيرًا إلى أن الاتفاقيات الدولية يحكمها المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية بوجه عام، وهو المصلحة القومية والقوة، أمّا بالنسبة للمسلمين، فعليهم الالتزام بما أمرهم الله مثل الالتزام بالعقود والعهود مع العدو والصديق. فنحن ملزمون بالعدل أمام الجميع.

كما قال تعالى: (ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلو هو أقرب للتقوى).

بعد ذلك فُتح مجال النقاش مع الحضور. وكان معالي رئيس ديوان المظالم الشيخ محمد عبد الله بن محمد الأمين قد استقبل في مكتبه صباح أمس السبت معالي الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية، ومناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستجدات القضائية خصوصًا بعد صدور المرسوم الملكي الكريم بالموافقة على نظام القضاء الجديد، واعتماد مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وخصص له ٧ مليارات ريال. وحضر اللقاء معالي نائب الرئيس الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، وعدد من المسؤولين.